

النوافذ المصرفية الإسلامية في الجزائر: من المفهوم الأساسي إلى التطبيق العملي والتحديات في إطار القانون 20-02 المتعلق بالصيرفة الإسلامية.

Islamic Banking Windows in Algeria: From Basic Concepts to Practical Application and Challenges under Law 20-02 Concerning Islamic Banking

ميهوبي عمر¹

¹ جامعة آكلي محمد أولحاج - البويرة (الجزائر)، o.mihoubi@univ-bouira.dz

تاريخ النشر: 2024/12/ 01

تاريخ القبول: 2024/10/ 13

تاريخ الاستلام: 2024/09/ 09

ملخص:

تهدف الدراسة إلى استكشاف النوافذ المصرفية الإسلامية في الجزائر، مع التركيز على مفهومها وتطبيقاتها العملية، بالإضافة إلى التحديات التي تواجهها وفقاً للقانون 20-02 المتعلق بالصيرفة الإسلامية، حيث استخدم المنهج الوصفي التحليلي للإجابة على إشكالية تتعلق بكيفية تكيف هذه النوافذ مع الإطار القانوني الحالي وتحديات التشغيل. حيث توصلت نتائج الدراسة إلى أن النوافذ المصرفية الإسلامية تواجه صعوبات قانونية وتشغيلية، لكنها تفتح فرصاً كبيرة للابتكار المالي والتنوع المصرفي. وأوصت الدراسة بتحسين الإطار القانوني وتعزيز التعاون بين المؤسسات المالية والمشرعين لضمان نجاح الصيرفة الإسلامية.

كلمات مفتاحية: النوافذ المصرفية الإسلامية، الصيرفة الإسلامية، القانون 20-02، التحديات العملية.

تصنيف JEL : G21، G28، K23.

Abstract:

The study aims to explore Islamic banking windows in Algeria, focusing on their concept, practical applications, and the challenges they face under Law 20-02 concerning Islamic banking. The descriptive-

analytical method was employed to address the question of how these windows adapt to the current legal framework and operational challenges. The findings of the study indicated that Islamic banking windows face legal and operational difficulties, but they open up significant opportunities for financial innovation and banking diversity. The study recommended improving the legal framework and enhancing cooperation between financial institutions and legislators to ensure the success of Islamic banking.

Keywords: Islamic banking windows, Islamic banking, Law 20-02, operational challenges.

Jel Classification Codes: G21، G28، K23.

1. مقدمة:

تلعب النوافذ المصرفية الإسلامية دورًا محوريًا في تعزيز قطاع الصيرفة الإسلامية وتقديم خدمات مصرفية تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية. تتجسد أهمية هذه النوافذ في قدرتها على تقديم بدائل مصرفية متوافقة مع الشريعة، مما يعزز ثقة العملاء في النظام المالي الإسلامي. وتهدف هذه النوافذ إلى تحسين الأداء المالي وضمان تطبيق القوانين الشرعية بشكل فعال. إلا أن التطبيق العملي لهذه النوافذ يواجه تحديات متعددة تتعلق بالتنظيم، وتطبيق المبادئ الشرعية، والامتثال للقوانين المحلية. وبالتالي، فإن دراسة فعالية النوافذ المصرفية الإسلامية في الجزائر في إطار قانون 02-20 المتعلق بالصيرفة الإسلامية تعتبر خطوة هامة لفهم مدى تحقيق هذه النوافذ لأهدافها وتجاوز التحديات التي تواجهها.

- إشكالية الدراسة:

في ظل النمو المتسارع لنظام الصيرفة الإسلامية في الجزائر وتزايد التحديات التي تواجه تطبيقه، تبرز الحاجة إلى تقييم فعالية النوافذ المصرفية الإسلامية وفقًا لقانون 02-20. تتطلب هذه الدراسة تحليلًا دقيقًا لفهم كيف يمكن للنوافذ المصرفية الإسلامية مواجهة التحديات القانونية والتنظيمية وتحقيق التوافق مع مبادئ الشريعة. الإشكالية الأساسية التي تطرحها هذه الدراسة هي: كيف يمكن للنوافذ المصرفية الإسلامية في الجزائر تحقيق النجاح في تطبيق مبادئ الشريعة وتجاوز التحديات العملية ضمن إطار قانون 02-20؟

- أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من كونها تسلط الضوء على التفاعل بين النواذ المصرفية الإسلامية والإطار القانوني المنظم لها في الجزائر. حيث توفر الدراسة رؤية شاملة حول مدى تأثير قانون 20-02 على فعالية هذه النواذ، وتساعد في فهم كيفية التعامل مع التحديات العملية التي تواجهها. هذا الفهم يعزز قدرة المؤسسات المصرفية على تحسين تطبيق الصيرفة الإسلامية بما يتماشى مع المتطلبات الشرعية والقانونية.

- الدراسات السابقة:

تتمثل الدراسات السابقة فيما يلي:

✓ في دراسة أجراها صالحي محمد خير الدين وبراني عبد الناصر (2021) والمنشورة في المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، تم تسليط الضوء على دور بنك الجزائر في دمج منتجات الصيرفة الإسلامية واستثمارات الوقف في إطار النظام رقم 02/20 والتعليم رقم 03/20. تناولت الدراسة خصائص النظام المصرفي الجزائري مع التركيز على تحديات المصارف الإسلامية، كما ناقشت الجوانب القانونية والتنظيمية للصيرفة الإسلامية في الاقتصاد الجزائري، وشملت أيضاً الجوانب المؤسسية، المالية، المحاسبية والضريبية، بهدف تطوير أدوات مصرفية تتماشى مع خصوصيات الصيرفة الإسلامية لتحقيق اندماجها الفعال في الاقتصاد. (الدين و عبد الناصر، 2021).

✓ في دراسة ميلود بن حوحو (2020) المنشورة في المجلة الجزائرية لقانون الأعمال، قُدمت قراءة تحليلية للنظام 20-02 الصادر في 15 مارس 2020 والتعليم 20-03 الصادرة في 2 أبريل 2020. ركزت الدراسة على النصوص الجديدة المرتبطة بالصيرفة الإسلامية، التي جاءت بعد إلغاء النظام 18-02 السابق. تناولت الدراسة الأحكام والإجراءات التقنية لتنفيذ العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، وأوضحت كيف يساهم النظام الجديد في تحسين تنظيم هذه العمليات مقارنة بالنصوص السابقة. (حوحو، 2020).

تتناول الدراسة الحالية موضوع النواذ المصرفية الإسلامية في الجزائر، بدءاً من المفهوم الأساسي لهذه النواذ وصولاً إلى التطبيق العملي والتحديات التي تواجهها في إطار القانون 20-02 المتعلق بالصيرفة الإسلامية. تتميز الدراسة بتركيزها على كيفية تنفيذ النواذ المصرفية الإسلامية ضمن البنوك التجارية الجزائرية، مع تحليل مفصل لمراحل التنفيذ وتقييم مدى التزام هذه النواذ بمتطلبات القانون الجديد. بينما

اهتمت الدراسات السابقة بشكل عام بالإطار التشريعي والتنظيمي للصيرفة الإسلامية، فإن هذه الدراسة تقدم تحليلاً معمقاً للتطبيق العملي للنوافذ المصرفية الإسلامية، وتستعرض التحديات التي تواجهها وكيفية تجاوزها. بالإضافة إلى ذلك، توفر الدراسة توصيات عملية تهدف إلى تحسين فعالية النوافذ المصرفية الإسلامية بما يتماشى مع التعديلات القانونية الأخيرة، مما يميزها عن الأبحاث السابقة.

- منهجية الدراسة:

لتحليل ودراسة فعالية النوافذ المصرفية الإسلامية في الجزائر، سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي. يتضمن ذلك مراجعة الأدبيات القانونية والتنظيمية المتعلقة بقانون 20-02، بالإضافة إلى تحليل تجارب تطبيق النوافذ المصرفية الإسلامية في الجزائر. سيتم استخدام مسح مكتبي للدراسات السابقة والتقارير الرسمية لاستخلاص البيانات حول التحديات العملية والتوصيات الممكنة لتحسين فعالية النوافذ المصرفية الإسلامية.

- هيكل الدراسة:

تتمحور الدراسة حول ثلاثة محاور رئيسية. أولاً، يتناول المحور الأول ماهية النوافذ المصرفية الإسلامية، موضحاً مفهومها الأساسي ووظائفها وأهميتها في النظام المالي الجزائري. ثانياً، يستعرض المحور الثاني أهم الصيغ التمويلية التي تعتمد النوافذ المصرفية الإسلامية في الجزائر وفقاً لما نص عليه قانون 20-02، مع تحليل تطبيقاتها العملية وتوافقها مع متطلبات القانون. أخيراً، يركز المحور الثالث على مراحل وخطوات تنفيذ صيغ الصيرفة الإسلامية ضمن البنوك التجارية الجزائرية، مستعرضاً التحديات التي تواجه هذه العملية وتقديم توصيات لتحسين تنفيذها بما يتماشى مع قانون 20-02.

2. المحور الأول: ماهية النوافذ المصرفية الإسلامية.

سيتناول هذا المحور مفهوم النوافذ المصرفية الإسلامية وتوضيح طبيعتها وكيفية عملها في البنوك التجارية وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية. سيتم استعراض خصائص النوافذ وأهدافها، مثل تعزيز الصيرفة الإسلامية وتلبية احتياجات العملاء. كما سيشمل تحليل أسباب ظهور النوافذ الإسلامية، بما في ذلك الدوافع الاقتصادية والاجتماعية، ودوافع ومتطلبات فتحها، مع التركيز على التحديات وكيفية تلبية المتطلبات القانونية والتنظيمية.

1.2. مفهوم النوافذ الإسلامية:

عرّفها فهد الشريف بأنها "عملية تخصيص قسم أو مساحة داخل الفرع التقليدي لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، بالإضافة إلى الخدمات التقليدية التي يوفرها الفرع". (الشريف، 2005، صفحة 13). كما عرّف مجلس الخدمات المالية الإسلامية النوافذ الإسلامية بأنها "جزء من مؤسسة مالية تقليدية، قد يكون فرعاً أو وحدة متخصصة تابعة لهذه المؤسسة، يُعنى بتقديم خدمات إدارة الأموال (مثل حسابات الاستثمار) وخدمات التمويل والاستثمار التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية". (عقبة، 2021، صفحة 451).

حيث نستنتج من خلال التعريف السابقة ما يلي:

- ✓ تقدم النوافذ الإسلامية فرصة للمؤسسات المالية التقليدية لتوسيع نطاق خدماتها وتقديم خدمات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، مما يعزز التنوع في العروض المالية ويجذب شرائح جديدة من العملاء.
- ✓ يعزز وجود النوافذ الإسلامية الثقة والشفافية في النظام المالي، حيث تلتزم بمعايير وضوابط محددة تتفق مع القيم الإسلامية وتعزز العلاقات المالية طويلة الأمد.
- ✓ تعزز النوافذ الإسلامية صورة المؤسسات المالية التقليدية كمؤسسات مالية موثوقة وملتزمة بالأخلاقيات المالية، مما يساهم في بناء علاقات إيجابية مع العملاء والمجتمع المحلي.
- ✓ يمثل تقديم الخدمات المالية وفقاً للشريعة الإسلامية فرصة للمؤسسات المالية للاستجابة لاحتياجات شريحة كبيرة من العملاء المهتمين بالتمويل الإسلامي، وهو مجال متنامي ومطلوب في السوق المالي.
- ✓ يشكل وجود النوافذ الإسلامية تأكيداً على التزام المؤسسات المالية بالتنوع والتطور في الخدمات المالية، مما يعزز دورها في التنمية المستدامة للقطاع المالي والاقتصادي.

2.2. خصائص وأهداف النوافذ الإسلامية:

تتميز النوافذ الإسلامية بخصائص مميزة منها: (شحاته، 2001، صفحة 33)

- ✓ الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية: تعمل النوافذ الإسلامية وفقاً لمبادئ الشريعة، على عكس البنوك التقليدية التي تعتمد على الفائدة الربوية.
- ✓ إدارة الودائع الاستثمارية: تتولى النوافذ الإسلامية إدارة الودائع الاستثمارية مع الأخذ في الاعتبار تحقيق الربحية وتحمل الخسائر المحتملة.

✓ **ممارسة المضاربات المشروعة:** تنفذ النوافذ الإسلامية المضاربات المشروعة من خلال عقود مثل المشاركة، المراجعة، والمضاربة، بدلاً من تقديم القروض الربوية التي تقدمها البنوك التقليدية.

✓ **الرقابة الشرعية:** تخضع النوافذ الإسلامية لرقابة من هيئة شرعية للفصل في المسائل الشرعية التي تواجهها، لضمان التزامها بالمعايير الإسلامية.

ومن المهم الإشارة إلى أن النوافذ الإسلامية داخل البنوك التقليدية لا تعادل البنوك أو الفروع الإسلامية المستقلة. هناك اختلافات كبيرة في المحتوى والمصطلحات والجوانب التشغيلية التي تميز هذه الكيانات.

3.2. أسباب ظهور النوافذ الإسلامية:

ويمكن أن يرجع ظهور هذه النوافذ إلى أسباب مختلفة، كل منها خاص بنوك مختلفة. تشمل هذه الأسباب ما يلي: (الحافظ، يناير / مارس 1998م،، صفحة 33)

✓ **تبسيط السيطرة والإجراءات القانونية:** تسهم النوافذ الإسلامية في تسهيل سيطرة البنك الرئيسي على الفروع مقارنة بالبنوك المستقلة، وتبسيط الإجراءات القانونية لإنشاء الفروع بدلاً من البنوك الجديدة.

✓ **تجنب إنشاء بنوك إسلامية جديدة:** تعمل النوافذ الإسلامية على تجنب الحاجة لإنشاء بنوك إسلامية إضافية، مما يقلل من التعقيدات والتكاليف.

✓ **تلبية الطلب المتزايد:** تلبي النوافذ الإسلامية الطلب المتزايد على الخدمات المصرفية الإسلامية، خاصة بين الأفراد في المجتمعات الإسلامية الذين يفضلون عدم التعامل مع البنوك التقليدية.

✓ **تسهيل التحول إلى الصيرفة الإسلامية:** تساعد النوافذ الإسلامية في تحقيق تحول تدريجي نحو الممارسات المصرفية الإسلامية.

✓ **فتح نوافذ إسلامية في الدول الغربية:** في الدول الغربية، أدى ارتفاع عدد السكان المسلمين إلى إنشاء نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية لتلبية احتياجاتهم المالية.

✓ **جذب رؤوس الأموال:** تسهم النوافذ الإسلامية في جذب المزيد من رؤوس الأموال من البنوك التقليدية من خلال تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية.

4.2. دوافع ومتطلبات فتح النوافذ الإسلامية:

تعمل المصارف الإسلامية على تحقيق التنمية الشاملة بكافة أبعادها بحيث لا يطمح هدف أو أكثر على الأهداف بل يجب تحقيق التوازن والشمول والعدالة في تحقيق هذه الأهداف، ويمكن تقسيم دوافع فتح النوافذ الإسلامية إلى مجموعة من الأبعاد باختلاف طبيعة الأهداف وذلك وفق التالي: (ضيف، 2022، صفحة 313)

أولاً: أهداف إحياء المنهج الإسلامي في المصارف : تتمثل هذه الأهداف في ما يلي:

- ✓ **إتمام الواجب الشرعي:** يعتبر إنشاء المصارف الإسلامية التزاماً دينياً لتوفير بدائل إسلامية للبنوك الربوية، مع الامتناع عن التعامل بالربا وتمويل الأنشطة الصناعية والتجارية وفق الشريعة.
- ✓ **الالتزام بالقواعد الإسلامية:** يجب على المصارف الإسلامية التقيد بالمبادئ والقواعد الشرعية في جميع المعاملات المالية والمصرفية، مع الالتزام بعدم تمويل السلع والخدمات المحرمة.
- ✓ **فهم دور المال في الإسلام:** يتعين على المصارف الإسلامية استيعاب دور المال في الشريعة والتصرف فيه وفق الضوابط الشرعية، بما يعزز الاستثمار الحلال والمفيد للمجتمع.
- ✓ **الدعوة إلى السلوك المالي الإسلامي:** تلعب المصارف الإسلامية دوراً في توجيه الأفراد نحو اتباع السلوك المالي الإسلامي، وتحفيزهم على توجيه أموالهم الفائضة نحو استثمارات شرعية تحقق النفع للمالك والمجتمع.

ثانياً: أهداف إشباع حاجات المتعاملين:

يمكن تلخيص الأهداف في النقاط التالية:

- ✓ **تحقيق الأمان المالي:** يسعى المصرف إلى العمل في بيئة آمنة وتجنب المخاطر من خلال اتباع سياسة التنويع في استثماراته. يتطلب هذا تحقيق توازن بين الأمان المالي والربح، حيث يربط المصرف الإسلامي الربح بمستويات معينة من المخاطر عبر اختيار مشاريع استثمارية تتناسب مع درجة المخاطرة المقبولة.
- ✓ **تمويل احتياجات المتعاملين:** يقوم المصرف الإسلامي باستثمار أمواله الخاصة أو أموال المودعين نيابة عنهم، سواء من خلال الاستثمار المباشر أو عبر صناديق استثمار تابعة له، أو بتقديم الأموال للمستثمرين الخبراء الذين يحتاجونها، مما يحقق هدف تلبية احتياجات المتعاملين.

✓ تيسير معاملات المتعاملين وتحسين تجربتهم: يسعى المصرف الإسلامي إلى تقديم خدمات مصرفية ذات جودة عالية وبطريقة مميزة تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية، مع تعزيز راحة المتعاملين أثناء تعاملاتهم.

3. المحور الثاني: أهم الصيغ المستخدمة من طرف النافذة الإسلامية في القطاع المصرفي الجزائري وفق مانص عليه ضمن القانون 20-02.

سيركز هذا المحور على تحليل الصيغ التمويلية التي تطبقها النوافذ المصرفية الإسلامية في الجزائر، مع مراعاة ما ينص عليه قانون 20-02. كما سيتم استعراض الصيغ التمويلية الرئيسية المتبعة، ومراجعة قواعد الصيرفة الإسلامية وفقاً لمتطلبات القانون.

1.3. قواعد الصيرفة الإسلامية وفق متطلبات القانون 20-02:

الصيرفة الإسلامية تتجاوز مفهوم القرض بدون فائدة، الذي يعرف بالقرض الحسن، إلى مفهوم أوسع يشمل الاتجار والمشاركة بالمال وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. يبرز التعريف القانوني للصيرفة الإسلامية في نص المادة الثانية من نظام بنك الجزائر رقم 20-02 الصادر بتاريخ 15 مارس 2020، حيث تحدد هذه المادة العمليات البنكية المرتبطة بالصيرفة الإسلامية والقواعد التي يجب على البنوك والمؤسسات المالية اتباعها في ممارستها. (20-02، المؤرخ في 15 مارس 2020). يعرف النظام الصيرفة الإسلامية بأنها "كل عملية بنكية لا تتضمن تحصيل أو دفع الفوائد"، مع اشتراط توافق هذه العمليات مع المواد 66 إلى 69 من الأمر رقم 03-11 الصادر في 27 جمادى الثانية 1424هـ الموافق 26 أغسطس 2003م، والمتعلق بالنقد والقرض، والمعدل والمتمم. (03-11، 27 أوت 2003). نظام بنك الجزائر رقم 20-02 يركز على عنصرين أساسيين في تحديد الصيرفة الإسلامية: المشاركة بمعناها الواسع، وعدم التعامل بالفائدة.

أولاً: عدم التعامل بالفائدة (الربا):

تُعرّف الصيرفة الإسلامية في نظام بنك الجزائر رقم 20-02 بأنها تشمل جميع المنتجات التي تقدمها البنوك والمؤسسات المالية للعملاء دون تحصيل أو دفع الفوائد، حيث تستند هذه المنتجات إلى "أحكام الشريعة الإسلامية". وقد تم تقنين نظام "أحكام الصيرفة الإسلامية" لأول مرة في الجزائر عام 2018 تحت مسمى "الصيرفة التشاركية"، والتي تعتمد على أسس مختلفة عن سعر الفائدة المتبع في البنوك التقليدية. (سليم، 2021، صفحة 90). الفائدة تشكل الفارق الرئيسي بين الصيرفة الإسلامية والصيرفة

التقليدية، حيث تعتمد الصيرفة التقليدية على الفائدة كتعويض لاستخدام القروض. في المقابل، تعتمد الصيرفة الإسلامية على النشاط الاقتصادي لتحقيق الأرباح من خلال التجارة والاستثمار في السلع والخدمات، دون الاعتماد على سعر الفائدة في المعاملات.

ثانيًا: قاعدة المشاركة في العملية المصرفية:

يعالج نظام بنك الجزائر الصيرفة الإسلامية كعملية تجارية، حيث تُعتبر البنوك والمؤسسات المالية تجارًا وفقًا للنصوص القانونية. نتيجة لعدم التعامل بالفائدة، تشارك هذه البنوك في النشاط الاقتصادي عن طريق المشاركة في عمليات الاستثمار أو تقديم المشاركة للمودعين، مما يُغير النظرة التقليدية للمالية البنكية. تختلف أطراف العلاقة بناءً على طبيعة العملية؛ فقد يكونون شركاء، مستثمرين، بائعين، أو مشترين. تشمل الصيرفة الإسلامية العمليات البنكية التي تتوافق مع الأحكام الشرعية وفقًا للمواد 66 إلى 69 من الأمر رقم 11-03. (03-11، 27 أوت 2003).

من هذا المنطلق، ينظم نظام بنك الجزائر الصيرفة الإسلامية كجزء من التجارة والأعمال حيث تتميز بالمشاركة في الخطر التجاري عن الصيرفة التقليدية. يشجع هذا النمط من الصيرفة على الادخار خاصة الأموال المتداولة خارج الدائرة المصرفية، حيث تعتمد البنوك على ودائع العملاء كمصدر أساسي للموارد، ويعتبر اقتراح الربح بدلاً من الفائدة مع الالتزام بمبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر حافزًا قويًا للادخار.

2.3. صيغ الصيرفة الإسلامية وفق ما نص عليه ضمن القانون 02-20:

يحدد النظام رقم 02-20 المؤرخ في 20 رجب عام 1441هـ، الموافق 15 مارس 2020، العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من قبل البنوك والمؤسسات المالية. ويشمل النظام جميع الصيغ المستخدمة من قبل النواذ الإسلامية ضمن المواد من 05 إلى 12. (02-20)، المؤرخ في 15 مارس 2020). حيث تتمثل العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، في المنتجات الآتية:

الجدول رقم (01): المنتجات والعمليات البنكية في الصيرفة الإسلامية.

رقم	المنتج	التعريف
1	التمويل بالمراجعة	هو عقد يبيع فيه البنك أو المؤسسة المالية سلعة محددة للعميل، مع احتساب تكلفة شراء السلعة إضافةً إلى هامش ربح متفق عليه، بناءً على شروط دفع محددة بين الأطراف.
2	التمويل بالمشاركة	هو عقد يتيح لبنك أو مؤسسة مالية التعاون مع واحد أو أكثر من الأطراف للاستثمار في رأس المال لمشروع أو نشاط تجاري بهدف تحقيق الأرباح المشتركة.

النوافذ المصرفية الإسلامية في الجزائر: من المفهوم الأساسي إلى التطبيق العملي و التحديات في إطار القانون
20-02 المتعلق بالصيرفة الإسلامية.

3	التمويل بالمضاربة	هو عقد يقوم فيه البنك أو المؤسسة المالية بتوفير رأس المال لمقاول يلتزم بتنفيذ عمل في مشروع، بحيث يتم تقاسم الأرباح بينهما وفق شروط محددة.
4	التمويل بالإجارة	هو عقد إيجار يقوم بموجبه البنك أو المؤسسة المالية بتوفير سلعة منقولة أو غير منقولة للعميل لفترة زمنية معينة، مقابل دفع إيجار محدد يتم الاتفاق عليه.
5	التمويل بالسلم	هو عقد يشتري فيه البنك أو المؤسسة المالية سلعة يدفع ثمنها فوراً على أن يتم تسليم السلعة في وقت لاحق وفقاً للاتفاق بين الأطراف.
6	التمويل بالاستصناع	هو عقد يلتزم فيه البنك أو المؤسسة المالية بتسليم سلعة للعميل بناءً على مواصفات متفق عليها مسبقاً، أو شراء سلعة من مصنع وفقاً لشروط تسديد معينة.
7	حسابات الودائع	هي حسابات يتم فيها إيداع أموال من الأفراد أو الكيانات في البنك، مع الالتزام بإرجاع هذه الأموال أو ما يعادلها عند الطلب أو وفقاً لشروط متفق عليها.
8	الودائع في حسابات الاستثمار	هي مبالغ يتم إيداعها في البنك لغرض استثمارها في مشاريع تمويل إسلامية، بهدف تحقيق الأرباح من خلال هذه الاستثمارات.

المصدر: من إعداد الباحث، اعتماداً على نظام 20-02، الجريدة الرسمية. العدد 16، ص 33-34.

تمثل صيغ التمويل المختلفة في البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية تنوعاً هاماً في الخدمات المالية التي يمكن تقديمها للعملاء. فصيغة التمويل بالمشاركة تسمح بتحقيق الاقتناء والربح المتفق عليه مسبقاً، في حين تتيح صيغة التمويل بالمشاركة فرصة المشاركة في الأرباح والمخاطر. وبجانب ذلك، فإن صيغ التمويل الأخرى مثل المضاربة والإجارة والسلم تعكس مرونة وتنوعاً أكبر في الخيارات المالية المتاحة.

ويرى المؤيدون أن إنشاء فروع أو نوافذ إسلامية داخل البنوك التجارية يحمل عدة آثار مهمة: (المرطان، 2009، الصفحات 15-16):

- ✓ الاعتراف بالجدوى الاقتصادية للصيرفة الإسلامية.
- ✓ الاعتراف بالجدوى العملية لتطبيق نماذج الأعمال المصرفية الإسلامية، والتأكيد على أهمية النتائج الملموسة وليس مجرد الكلام.
- ✓ الاستفادة من خبرات وموارد البنوك التجارية لتطوير المنتجات المالية الإسلامية وتعزيز رأس المال البشري، بما يعود بالنفع على القطاع المصرفي الإسلامي الأوسع.
- ✓ خطوة أولية نحو "أسلمة" البنوك التجارية المحتملة، جزئياً أو كلياً.

✓ فرصة كبيرة للتوسع في الخدمات المصرفية الإسلامية، خاصة إذا تحول بنك تجاري واسع النطاق إلى بنك إسلامي متكامل.

✓ تعزيز التعايش والتعاون بين الأنظمة المصرفية التقليدية والإسلامية، وتعزيز التأزر بدلا من الصراع.

من الجدير بالذكر أن هذه الصيغ تعتمد على مبادئ الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بالربح والمشاركة والإيجار، مما يجعلها خيارات متوافقة مع القيم الدينية للعديد من العملاء. وعلى الرغم من وجود بعض التحديات مثل توحيد المعايير المحاسبية وتحديد المعايير الشرعية، إلا أن توفير هذه الصيغ التمويلية يساهم في تلبية احتياجات وتطلعات العملاء وتعزيز النظام المالي الإسلامي بشكل عام.

4. المحور الثالث: مراحل وخطوات تنفيذ صيغ الصيرفة الإسلامية (قراءة في ظل القانون 20-02).

سيتناول هذا المحور تحليل المراحل والخطوات اللازمة لتنفيذ صيغ الصيرفة الإسلامية ضمن البنوك التجارية الجزائية، مع التركيز على كيفية تنفيذها بشكل عملي وفقاً لقانون 20-02. كما سيشمل هذا المحور تقييم التحديات التي تواجه هذه المراحل والتوصيات المقترحة لتحسين عملية التنفيذ.

1.4. مراحل وخطوات تنفيذ صيغة التمويل بالمشاركة، التمويل بالمشاركة والتمويل بالمضاربة:

يقدم الجدول التالي تحليلاً مفصلاً لمراحل تنفيذ صيغ التمويل بالمشاركة، والمضاربة، مع تسليط الضوء على المزايا والعيوب المرتبطة بكل صيغة، حيث يهدف هذا العرض إلى تقديم نظرة أكاديمية واضحة حول كيفية تطبيق كل صيغة في سياق الصيرفة الإسلامية.

الجدول رقم (02): مراحل تنفيذ صيغ التمويل بالمشاركة، المضاربة، مع تحديد المزايا والعيوب.

الصيغة	مراحل تنفيذ الصيغة	المزايا	العيوب
التمويل بالمشاركة	شراء السلعة: البنك يشتري سلعة محددة.	الشفافية: تكلفة السلعة وهامش الربح واضحة للعميل.	تأثير الهامش: قد يكون هامش الربح مرتفعاً.
	تحديد تكلفة الشراء: تكلفة الشراء يجب أن تكون واضحة وموثقة.	التحكم في التكاليف: معرفة تكلفة السلعة مسبقاً.	التأثير على السيولة: يتطلب دفع المبلغ الكامل أو جزء منه مسبقاً.
	تحديد هامش الربح: يتم الاتفاق على هامش الربح الذي سيضاف إلى تكلفة الشراء.	المرونة في الدفع: شروط الدفع قد تكون مرنة حسب الاتفاق.	

النوافذ المصرفية الإسلامية في الجزائر: من المفهوم الأساسي إلى التطبيق العملي و التحديات في إطار القانون
20-02 المتعلق بالصيرفة الإسلامية.

		إبرام عقد البيع: يُحدد سعر البيع النهائي وشروط الدفع.	
تعزيز الإدارة: قد تكون إدارة المشروع معقدة إذا كانت الإدارة مشتركة.	تقاسم المخاطر: توزيع المخاطر بين الأطراف.	تحديد المشروع: يتم الاتفاق على المشروع أو المؤسسة.	التمويل بالمشاركة
النزاعات: إمكانية نشوء نزاعات حول توزيع الأرباح أو إدارة المشروع.	المشاركة في الأرباح: الأرباح تُوزع حسب نسبة المشاركة.	تحديد نسبة المشاركة: تُحدد نسبة المشاركة في رأس المال والأرباح والخسائر.	
	التعاون: يعزز الشراكة والتعاون بين الأطراف.	إدارة المشروع: يمكن أن تكون الإدارة مشتركة أو يتولاها طرف معين.	
عدم ضمان الربح: الأرباح غير مضمونة ويمكن أن تكون منخفضة أو معدومة.	التحمل الكامل للخسائر: البنك يتحمل الخسائر.	تقديم رأس المال: البنك يقدم رأس المال للمقاول.	
اعتماد كلي على المقاول: نجاح المشروع يعتمد على كفاءة المقاول.	استثمار الموارد البشرية: استخدام مهارات وإدارة المقاول.	تنفيذ المشروع: المقاول يقوم بتنفيذ وإدارة المشروع.	التمويل بالمضاربة
	توزيع الأرباح: الأرباح تتوزع حسب النسبة المتفق عليها.	تقسيم الأرباح: الأرباح تُوزع حسب النسبة المتفق عليها.	
		تحمل الخسائر: البنك يتحمل الخسائر.	

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا نظام 20-02.

الجدول رقم (02) يقدم تحليلا شاملا لمراحل تنفيذ صيغ التمويل بالمشاركة، والمشاركة، والمضاربة، موضحا المزايا والعيوب المرتبطة بكل صيغة. في صيغة التمويل بالمشاركة، يتولى البنك شراء السلعة وتحديد تكلفة الشراء وهامش الربح، مما يتيح للعميل الشفافية في التكاليف ومرونة في شروط الدفع، لكن قد يكون هامش الربح مرتفعاً ويؤثر على السيولة. أما في التمويل بالمشاركة، يتم تحديد المشروع ونسب المشاركة بين الأطراف، مما يساعد على تقاسم المخاطر وتوزيع الأرباح، ولكن قد تكون الإدارة معقدة وتوجد إمكانية لنزاعات حول إدارة المشروع. بالنسبة للتمويل بالمضاربة، يقدم البنك رأس المال بينما يتولى

المقاول تنفيذ وإدارة المشروع، مما يوفر تحمّل كامل للحسائر واستثمار مهارات المقاول، لكن الأرباح غير مضمونة وتعتمد على كفاءة المقاول. يقدم الجدول رؤية مفيدة لفهم كيفية تنفيذ كل صيغة والاعتبارات المتعلقة بكل منها.

2.4. مراحل وخطوات تنفيذ صيغة التمويل بالإيجار، التمويل عن طريق السلم والتمويل عن طريق الإستصناع:

فيما يلي نظرة عامة مختصرة على مراحل وخطوات تنفيذ صيغ التمويل بالإيجار، التمويل عن طريق السلم، والتمويل عن طريق الاستصناع، والتي تُستخدم في الصيرفة الإسلامية لتلبية احتياجات التمويل المختلفة وفقاً لمبادئ الشريعة.

الجدول رقم (03): مراحل تنفيذ صيغ التمويل بالإجارة والسلم والاستصناع مع تحديد المزايا والعيوب.

الصيغة	مراحل تنفيذ الصيغة	المزايا	العيوب
التمويل بالإجارة	شراء السلعة: البنك يشتري السلعة التي يرغب في تأجيرها.	المرونة: تحديد شروط الإيجار حسب احتياجات العميل.	تكاليف الإيجار: قد تكون أعلى من شراء السلعة.
	تحديد شروط الإيجار: يتم تحديد فترة الإيجار، وقيمة الإيجار، وشروط الصيانة.	الملكية للبنك: تظل ملكية السلعة للبنك.	إعادة السلعة: العميل يجب أن يعيد السلعة في نهاية فترة الإيجار.
	تأجير السلعة: تُؤجر السلعة للعميل وفقاً للشروط المتفق عليها.	الإصلاح والصيانة: يمكن الاتفاق على من يتحمل تكاليف الصيانة.	
التمويل عن طريق السلم	تحديد السلعة: تحديد نوع السلعة ومواصفاتها.	دفع نقدي مقدماً: يوفر التمويل المسبق للعميل.	مخاطر التسليم: احتمال عدم تسليم السلعة أو عدم تطابقها مع المواصفات.
	دفع الثمن: البنك يدفع ثمن السلعة بالكامل مقدماً.	التحكم في التوريد: ضمان الحصول على السلعة وفقاً لمواصفات محددة.	التمويل المسبق: صعوبة تأمين التمويل المسبق للسلعة.
	تسليم السلعة: تسليم السلعة في وقت لاحق وفقاً للشروط المتفق عليها.	تشجيع الإنتاج: يمكن أن يحفز السلم الإنتاج ويعزز النشاط الاقتصادي.	
طريق	تحديد المواصفات: تحديد مواصفات السلعة بدقة.	تخصيص المواصفات: تخصيص السلعة حسب احتياجات العميل.	تأخير التسليم: إمكانية تأخير تسليم السلعة وفقاً للمواصفات.

النوافذ المصرفية الإسلامية في الجزائر: من المفهوم الأساسي إلى التطبيق العملي و التحديات في إطار القانون
20-02 المتعلق بالصيرفة الإسلامية.

تحديد السعر: تحديد السعر بناءً على المواصفات.	سعر ثابت: السعر يكون ثابتاً ومحددًا مسبقًا.	المخاطر: مخاطر تتعلق بمواصفات السلعة أو جودتها.
تسليم السلعة: تسليم السلعة وفقًا للمواصفات وبموعد محدد.	تشجيع الإنتاج: تحفيز الشركات لتلبية احتياجات محددة في السوق.	

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا نظام 20-02.

الجدول رقم (03) يوضح مراحل تنفيذ صيغ التمويل بالإجارة، السلم، والاستصناع. تشمل مراحل التمويل بالإجارة شراء السلعة، تحديد شروط الإيجار، وتأجيرها، ويتميز بالمرونة ولكن يعاني من تكاليف عالية وإعادة السلعة بعد انتهاء العقد. في التمويل عن طريق السلم، يتم تحديد السلعة، دفع ثمنها مقدماً، ثم تسليمها لاحقاً، ويتميز بالتمويل المسبق والتحكم في التوريد، لكنه يواجه مخاطر التسليم وصعوبة تأمين التمويل. أما التمويل عن طريق الاستصناع، فيتضمن تحديد المواصفات والسعر، ثم تسليم السلعة وفقاً للمواصفات، مع مزايا تخصيص السلعة وسعر ثابت، ولكن قد يواجه تأخيراً في التسليم ومخاطر تتعلق بجودة السلعة.

3.4. مراحل وخطوات تنفيذ صيغة التمويل من خلال حسابات الودائع والتمويل من خلال حسابات الاستثمار:

في عالم الصيرفة الإسلامية، تقدم حسابات الودائع وحسابات الاستثمار خيارات مالية تتماشى مع المبادئ الشرعية وتلبي احتياجات العملاء بطرق مختلفة. لعرض كيفية تنفيذ كل من هاتين الصيغتين، سنوضح المراحل والخطوات المتبعة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (04): مراحل تنفيذ صيغ التمويل من خلال حسابات الودائع وحسابات الاستثمار، المزايا والعيوب.

الصيغة	مراحل تنفيذ الصيغة	المزايا	العيوب
التمويل من خلال حسابات الودائع	إيداع الأموال: يودع الأفراد أو الكيانات أموالهم في الحساب.	أمان: أموال المودعين محفوظة وآمنة.	لا عوائد: عدم تحقيق عوائد مالية على الودائع.
	إعادة الأموال: البنك يلتزم بإعادة الأموال عند الطلب أو وفق شروط متفق عليها.	لا فوائد: لا يتم منح فوائد على الودائع بما يتماشى مع الشريعة.	محدودية النمو: عدم إمكانية تحقيق نمو من الأموال المودعة.
	إدارة الأموال: إدارة الأموال بطرق تتفق مع الشريعة الإسلامية.	سحب وإيداع مرن: سحب أو إيداع الأموال حسب الشروط المتفق عليها.	

ميهوبي عمر

التمويل من خلال حسابات الاستثمار	إيداع الأموال: يُودع المودع الأموال في حساب الاستثمار.	استثمار وفق الشريعة: الأموال تستثمر في مشاريع إسلامية.	مخاطر الاستثمار: الاستثمار قد يتضمن مخاطر مالية بناءً على أداء المشاريع.
	استثمار الأموال: البنك يستثمر الأموال في مشاريع تتوافق مع الشريعة الإسلامية.	عوائد الاستثمار: يمكن تحقيق عوائد من الاستثمار حسب أداء المشاريع.	تعقيد الإدارة: إدارة الحسابات الاستثمارية قد تكون معقدة.
	تقسيم العوائد: توزيع الأرباح بناءً على نتائج الاستثمار.	تنوع المخاطر: الاستثمار في مشاريع متنوعة يمكن أن يقلل من المخاطر.	

المصدر: من إعداد الباحث، اعتماداً على نظام 20-02.

الجدول رقم (04) يقدم تحليلاً لمراحل تنفيذ صيغتين من الصيرفة الإسلامية: التمويل من خلال حسابات الودائع وتمويل حسابات الاستثمار. يوضح الجدول أن التمويل من خلال حسابات الودائع يتضمن إيداع الأموال وإعادتها وإدارتها بما يتماشى مع الشريعة، مع التركيز على الأمان وعدم تحقيق عوائد مالية. بينما يتضمن التمويل من خلال حسابات الاستثمار إيداع الأموال، استثمارها في مشاريع إسلامية، وتقسيم العوائد، ويتميز بإمكانية تحقيق عوائد مالية وتنوع المخاطر، ولكنه قد ينطوي على مخاطر مالية وإدارة معقدة.

4.4. التحديات التي تواجه البنوك التقليدية في إطار فتح نوافذ إسلامية:

في الواقع الجزائري، يواجه العمل المصرفي الإسلامي مجموعة من التحديات الرئيسية التي تؤثر على مصداقيته واستمراره. من أبرز هذه التحديات: (المرطان، 2009، الصفحات 28-32)

- ✓ غياب النظم الرقابية المناسبة: تفتقر الأنظمة الرقابية في الجزائر إلى التكيف مع طبيعة النشاط المصرفي الإسلامي، مما يؤثر على فعالية الإشراف وضمان الامتثال للأحكام الشرعية.
- ✓ ضعف وندرة الموارد البشرية: هناك نقص في الكوادر البشرية المتخصصة في الصيرفة الإسلامية، مما يعيق تطوير القطاع ويحد من كفاءته.
- ✓ اختلاف معايير تطبيق المنتجات الإسلامية: تباين المعايير المستخدمة في تطبيق المنتجات المصرفية الإسلامية يؤدي إلى عدم وضوح في كيفية تنفيذ هذه المنتجات، مما يخلق تحديات في تنسيق ومراقبة الأداء.

✓ **ضعف إمام المراجعين الشرعيين بالمنتجات المصرفية التقليدية:** يعاني المراجعون الشرعيون من نقص المعرفة بالمنتجات المصرفية التقليدية، مما يؤثر على قدرتهم في تقييم ومراجعة المنتجات الإسلامية بفعالية.

✓ **ضعف أو عدم وجود أسواق مال متطورة:** تفتقر الجزائر إلى أسواق مال متطورة تدعم الأنشطة المصرفية الإسلامية وتوفر بيئة ملائمة للاستثمار والنمو.

✓ **التخوف من عدم توفر الشفافية:** هناك مخاوف بشأن مستوى الشفافية في العمليات المصرفية الإسلامية، مما قد يؤثر على الثقة في القطاع.

✓ **البطء في توحيد المعايير المحاسبية:** تأخر جهود توحيد المعايير المحاسبية الخاصة بالصيرفة الإسلامية يعيق التناسق والشفافية في التقارير المالية.

✓ **صغر حجم المصارف الإسلامية:** تقتصر المصارف الإسلامية في الجزائر على عدد قليل، مما يحد من قدرتها على تحقيق الاقتصاديات الحجمية والنمو المستدام.

5. تحليل النتائج:

وفقا للجدول السابقة، يمكن استخلاص النتائج الآتية:

ينص القانون 20-02 على مجموعة من صيغ التمويل الإسلامية التي تتماشى مع الشريعة الإسلامية. تشمل هذه الصيغ التمويل بالمراجعة، حيث يشتري البنك سلعة ثم يبيعها للعميل بسعر يشمل تكلفة الشراء وهامش ربح. كما يتضمن القانون التمويل بالمشاركة، الذي يشمل استثمار رأس المال بين الأطراف وتقاسم الأرباح والخسائر، والتمويل بالمضاربة، الذي يتضمن تقديم البنك لرأس المال والمقابل لتقديم العمل والخبرة لتحقيق الأرباح. تشمل الصيغ الأخرى التمويل بالإيجار، الذي يتضمن تأجير الأصل للعميل لفترة محددة مع إمكانية الشراء لاحقاً، والتمويل بالسلم، الذي يشمل دفع ثمن السلعة مقدماً وتسليمها لاحقاً، والتمويل بالاستصناع، الذي يتضمن تصنيع سلعة وفق مواصفات متفق عليها.

فيما يتعلق بمراحل وخطوات تنفيذ الصيغ، فإن عملية التمويل بالمراجعة تبدأ بطلب العميل لشراء سلعة معينة، ثم يقوم البنك بشراء السلعة وامتلاكها، ويليه بيعها للعميل بسعر يشمل تكلفة الشراء وهامش الربح، حيث يقوم العميل بسداد المبلغ المتفق عليه إما دفعة واحدة أو على أقساط. أما في التمويل بالمشاركة، فننطوي الخطوة الأولى على تقديم طلب تمويل لمشروع مشترك، ثم يتم تحديد نسب المساهمة بين الأطراف وتوزيع الأرباح والخسائر وفق النسب المتفق عليها. بالنسبة للتمويل بالمضاربة، تبدأ

العملية بتقديم دراسة جدوى لمشروع يحتاج إلى تمويل، يتبعها تمويل البنك للمشروع مقابل نسبة من الأرباح، ثم يتم تقسيم الأرباح وفق النسبة المتفق عليها مع تحمل البنك للخسائر المالية. فيما يتعلق بالتمويل بالإيجار، تبدأ العملية بطلب تأجير أصل معين، حيث يقوم البنك بشراء الأصل وتأجيره للعميل لفترة محددة، ويتضمن العقد خيار شراء الأصل في نهاية فترة التأجير. بالنسبة للتمويل بالسلم، يدفع العميل ثمن السلعة مقدماً، ثم يتسلم السلعة من البنك وفق المواصفات المحددة في وقت لاحق. أما في التمويل بالاستصناع، فإن الخطوة الأولى تشمل طلب العميل تصنيع سلعة وفق مواصفات محددة، يليها تعاقد البنك مع طرف ثالث لتصنيع السلعة، وأخيراً تسليم السلعة للعميل بعد الانتهاء من التصنيع.

فيما يخص تمويل حسابات الودائع والاستثمار، فإن حسابات الودائع تتضمن إيداع العميل للأموال في حساب وديعة، ثم يقوم البنك باستخدام هذه الأموال في مشاريع متوافقة مع الشريعة، مع حصول العميل على عائد متفق عليه وفق عقد المضاربة أو الودائع الاستثمارية. أما حسابات الاستثمار، فتشمل إيداع الأموال في حساب استثماري، حيث يستثمر البنك هذه الأموال في مشاريع إسلامية، ويتم تقسيم الأرباح والخسائر بين البنك والعميل بناءً على النسبة المتفق عليها.

تواجه المصارف الإسلامية في الجزائر العديد من التحديات الصعبة، منها نقص الكفاءات المتخصصة في هذا المجال، مما يعيق تطوير وإدارة المنتجات بشكل فعال. كما أن هناك نقصاً في الوعي العام حول المنتجات المصرفية الإسلامية، مما يحد من انتشارها. الإطار القانوني والتنظيمي لا يزال بحاجة إلى تحسين لضمان توافق المنتجات مع التشريعات السائدة. إضافة إلى ذلك، تواجه المصارف الإسلامية منافسة قوية من البنوك التقليدية التي تقدم منتجات برّجحية أعلى. وأخيراً، هناك تحديات تكنولوجية تتطلب تحديث الأنظمة لتلبية متطلبات العصر الرقمي وتقديم خدمات متقدمة.

6. الخاتمة

تُعد النوافذ المصرفية الإسلامية في الجزائر أداة محورية في تعزيز الصيرفة الإسلامية، إذ تسهم في تقديم خدمات مالية تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية. من خلال تحليل المفهوم الأساسي لهذه النوافذ، يتضح أنها تعمل على دمج مبادئ الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي التقليدي، مما يتيح للبنوك تقديم خيارات تمويلية متوافقة مع القيم الإسلامية.

لقد تناولنا في هذه الدراسة خصائص النوافذ المصرفية الإسلامية وأهدافها، حيث تبين أن هذه النوافذ تسعى إلى تحقيق توازن بين الابتكار المالي والامتثال للشرعية، مما يعزز من جودة الخدمات المصرفية المقدمة. كما أن أسباب ظهور النوافذ الإسلامية تتجلى في الحاجة إلى بدائل مالية تواكب تطورات المجتمع المسلم وتلبي احتياجاته.

أما في ما يتعلق بالتطبيق العملي، فقد أظهرت الدراسة أن تنفيذ صيغ التمويل الإسلامي في البنوك الجزائرية وفقاً لقانون 02-20 يتطلب الالتزام بكافة المتطلبات القانونية والتشريعية، مع مواجهة التحديات المرتبطة بتطبيق هذه الصيغ بشكل فعال. تشير الدراسة إلى أن كل صيغة تمويلية لها مزايا وعيوب محددة: على سبيل المثال، التمويل بالمراجعة يوفر الشفافية لكن قد يؤثر هامش الربح المرتفع على السيولة، في حين أن التمويل بالمشاركة يساعد في تقاسم المخاطر لكن قد يكون معقداً من حيث الإدارة. كما تبين أن التمويل بالإجارة يتميز بالمرونة لكنه يأتي بتكاليف عالية، بينما التمويل بالسلم يقدم تمويلاً مسبقاً لكنه يواجه مخاطر تتعلق بالتسليم. أما حسابات الودائع والاستثمار، فتقدم حسابات الاستثمار إمكانية تحقيق عوائد مالية وتنويع المخاطر، لكنها قد تتطلب إدارة معقدة وتواجه مخاطر مالية. تسلط هذه الدراسة الضوء على أهمية فهم التحديات المتعلقة بكل صيغة وكيفية تجاوزها لتحسين أداء النوافذ المصرفية الإسلامية بما يتماشى مع قانون 02-20 والمتطلبات الشرعية.

بناءً على ما تم استعراضه، يجب على البنوك الاستمرار في تحسين استراتيجياتها لتطبيق النوافذ المصرفية الإسلامية، مع الأخذ بعين الاعتبار التعديلات القانونية والتطورات السوقية. من الضروري تعزيز الوعي حول النوافذ الإسلامية وتطوير آليات عملها لضمان تحقيق الأهداف المرجوة وتلبية احتياجات العملاء بفعالية ووفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية. كما توصي الدراسة بتحسين الإطار القانوني والتنظيمي لدعم فعالية الصيرفة الإسلامية وتعزيز التعاون بين المؤسسات المالية والمشرعين لتحقيق أهداف الصيرفة الإسلامية بنجاح.

7. قائمة المراجع:

- الأمر رقم 03-11. (27 أوت 2003). المؤرخ في 27 جمادى الثانية 1424هـ الموافق 26 أغسطس 2003م والمتعلق بالنقد والقرض، . الجريدة الرسمية، العدد 52، 3-21.

- نظام رقم 20-02. (المؤرخ في 15 مارس 2020). المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية،. الجريدة الرسمية بتاريخ 24 مارس سنة 2020، العدد 16، 33.
- صالح محمد خير الدين ; عبد الناصر برانيب. (2021). تطوير دور بنك الجزائر لإدماج منتجات الصيرفة الإسلامية وصيغ الاستثمارات الوقفية في إطار مراجعة النظام رقم 20/02 والتعليم رقم 20/03. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 8 العدد (2)، 205-218، 205-218.
- بلقاسمي سليم. (2021). عمليات الصيرفة الإسلامية في الجزائر على ضوء نظام بنك الجزائر رقم 20-02. مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 10، 88-107.
- حسين حسين شحاته. (2001). الضوابط الشرعية لفروع المعاملات الإسلامية بالبنوك التقليدية،. مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، الإمارات العربية المتحدة، العدد 240 .
- ميلود بن حوحو. (2020). قراءة في أحكام النظام 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية والتعليم 20-03 المؤرخة في 02 أبريل . 2020 المجلة الجزائرية لقانون الأعمال المجلد 01، العدد 1، 84-93.
- سعيد بن سعد المرطان. (جوان، 2009). تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي ، النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية. مداخلة ضمن المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي / جامعة أم القرى، الصفحات 01-37.
- عقبة خضير. (2021). النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية ودورها في تعزيز الشمول المالي .مجلة المنهل الاقتصادي المجلد 4 العدد 2، 449-458،
- عمر زهير الحافظ. (يناير / مارس 1998م)،. النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية. مجلة الأموال شركة الاتصالات الدولية، جدة، السنة الثانية، العدد السادس.
- محمد عدنان بن ضيف. (2022). المصارف الإسلامية الجزائرية ضمن النظام 20-02 المتعلق بالصيرفة الإسلامية - دراسة استشرافية لما بعد 2020 . مجلة البحوث الإسلامية وقانون الأعمال، المجلد 07 / العدد 02 ، 309-333.
- الشريف فهد. (2005). الفروع الإسلامية التابعة للمصاريف الربوية -دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي .بحث مقدم في المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى،.